اشْتِغال العامِلِ عَنِ المَعْمولِ(١)

. . . .

(١) **أركان الاشتغال ثلاثة**: مشغول عنه، وهو الاسم المتقدم، ومشغول، وهو الفعل المتأخر، ومشغول به، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها.

فأما شروط المشغول عنه ـ وهو الاسم المتقدم في الكلام ـ فخمسة:

الأول: ألا يكون متعددًا لفظًا ومعنى: بأن يكون واحدًا، نحو: زيدًا ضربته، أو متعددًا في اللفظ دونَ المعنى، نحو: زيدًا وعمرًا ضربتهما؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد؛ فإن تعدد في اللفظ والمعنى، نحو: زيدًا درهمًا أعطيته، لم يصح.

الثاني: أن يكون متقدمًا، فإن تأخر، نحو: ضربته زيدًا، لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيدًا في هذا المثال، فهو بدل من الضمير، وإن رفعته، فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.

الثالث: قبوله الإضمار؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كـ«حتى».

الرابع: كونه مفتقرًا لما بعده، فنحو «جاءك زيد فأكرمه» ليس من باب الاشتغال؛ لكون الاسم مكتفيًا بالعامل المتقدم عليه.

الخامس: كونه صالحًا للابتداء به، بألا يكون نكرة محضة؛ فنحو قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] ليس من باب الاشتغال، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو، وجملة (ابتدعوها) صفة.

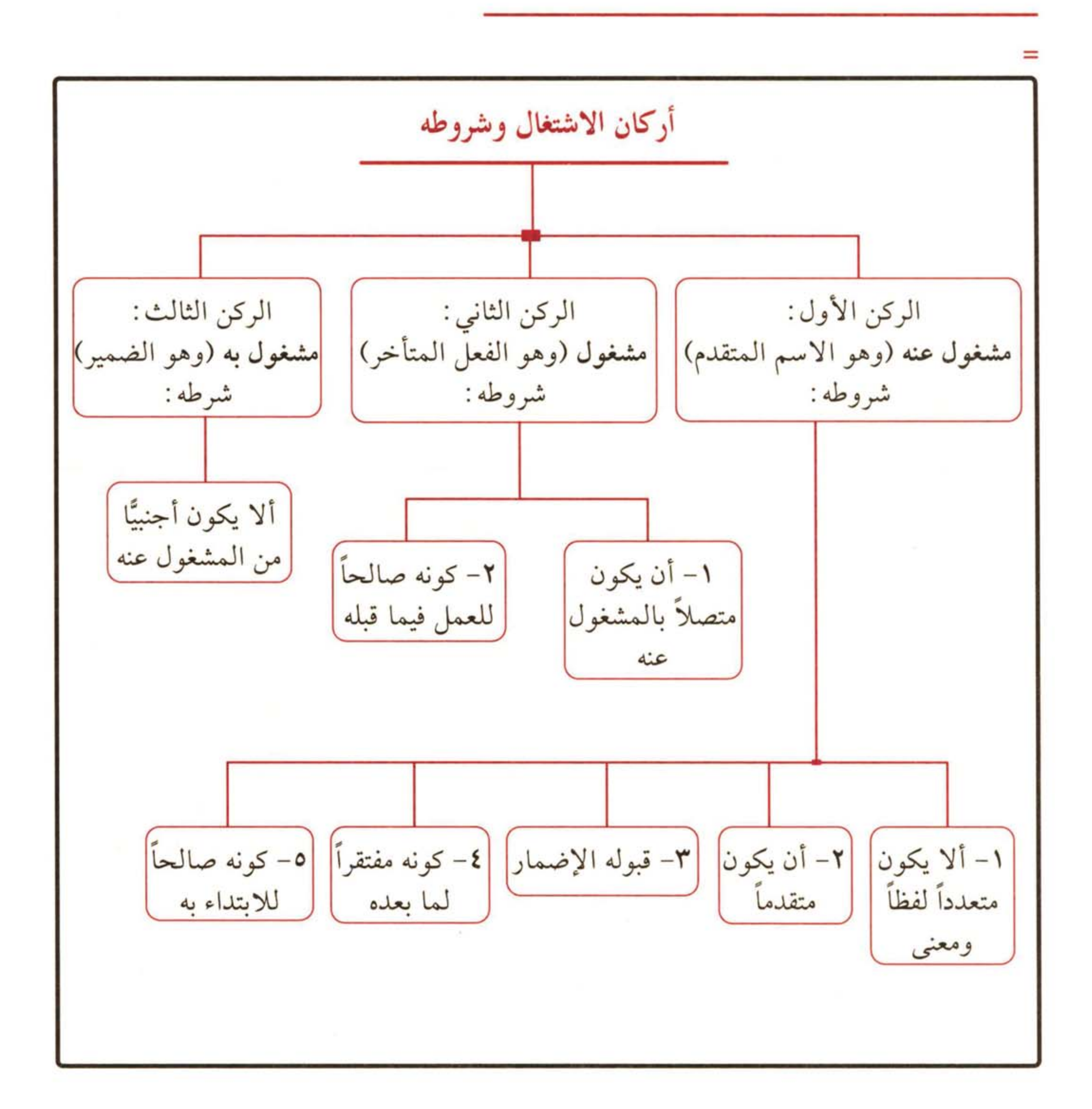
وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول ـ وهو الفعل الواقع بعد الاسم ـ فاثنان:

الأول: أن يكون متصلاً بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله، كأدوات الشرط وأدوات الاستفهام ونحوهما، لم يكن من باب الاشتغال، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الشرح.

الثاني: كونه صالحًا للعمل فيما قبله، بأن يكون فعلاً متصرفًا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، فإن كان حرفًا، او اسم فعل، أو صفة مشبهة، أو فعلاً جامدًا كفعل التعجب ـ وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها ـ لم يصح.

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به ـ وهو الضمير ـ فشرط واحد، وهو: ألا يكون أجنبيًّا من المشغول عنه؛ فيصحُّ أن يكونَ ضمير المشغول عنه، نحو: زيدًا ضربته، أو مررت به، ويصحُّ أنْ يكون اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير المشغول عنه، نحو: زيدًا ضربتُ أخاه، أو مرَرْتُ بغلامِه. =

٢٥٥ ـ إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابقٍ فِعْلاً شَغَلْ ... عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلْ[1]



(١) «**إن**» شرطية «**مضمر**» فاعل لفعل محذوف يفسره بما بعده، والتقدير: إن شغل مضمر، ومضمر مضاف، و«**اسم**» مضاف إليه «**سابق**» نعت لاسم «**فعلاً**» مفعول به لشغل مقدم عليه «**شغل**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر «**عنه، بنصب**» متعلقان بشغل، ونصب مضاف، ولفظ من «**لفظه**» مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «**أو**» حرف عطف «**المحل**» معطوف على لفظ.

٢٥٦ ـ فالسَّابِقَ انْصِبهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرا حَتْماً موافِقٍ لِما قَدْ أُظْهِرا[١]

الاشتغالُ: أنْ يتقدَّم اسمٌ ويتأخَّرُ عنه فعلٌ[2] قد عَمِلَ في ضميرِ ذلك الاسمِ أو في سَبَبِيِّهِ، وهو المضافُ إلى ضميرِ الاسمِ السَّابق[3]. فمثالُ المشتغل بالضَّمير «زيداً ضَربتُهُ، وزيداً مَررْتُ به» ومثالُ المشتغل بالسببيِّ «زيداً ضَربتُ غلامَهُ» وهذا هو المرادُ بقوله: «إنْ مضمرُ اسم. . إلى آخره» والتقدير: إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فِعْلاً عن ذلك الاسمِ بنَصْبِ المُضْمَرِ لَفْظاً، نحو: «زيداً ضَربتُهُ» أو بنصبه محلًّا، نحو: «زيداً مَرَرْتُ به» فكلُّ واحدٍ من «ضربت، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وَصَلَ إلى الضَّميرِ بنفْسِه، و«مرَرْتُ» وَصَلَ إليه بحرفِ جرٍّ؛ فهو مجرورٌ لفظاً ومنصوبٌ محلًّا، وكلٌّ من «ضربتُ، ومررتُ» لو لم يَشتغلْ بالضميرِ لتَسلَّطَ على «زيد» كما تسلَّط عَلَى الضَّميرِ، فكنتَ تقول: «زيداً ضَرَبتُ» فتنصبُ «زيداً» ويصلُ إليه الفعلُ بنفسه كَما وَصَلَ إلى ضَميرِه، وتقول: «بزيدٍ مرَرْتُ» فيصلُ الفعلُ إلى زيدٍ بالباءِ كَما وَصَلَ إلى ضَميرِه، ويكونُ منصوباً محلًّا كما كانَ الضميرُ.

وقوله: «**فالسابقَ انْصِبْه. . إلى آخرِه**» **معناه** أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئة المذكورة؛ فيجوزُ لكَ نَصْبُ الاسمِ السَّابقِ[4].

واختلفَ النَّحْويون في ناصبه:

فذهبَ الجمهورُ إلى أنَّ ناصبَه فعلٌ مُضْمَر وجوباً؛ [لأنَّه لا يُجمعُ بين المفسَّرِ والمفسِّرِ]،

---

(١) «**فالسابق**» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فانصب السابق «**انصبه**» انصب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «**بفعل**» جار ومجرور متعلق بانصب، وجملة «**أضمر**» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، في محل جر نعت لفعل «**حتماً**» مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: حتم ذلك حتماً «**موافق**» نعت ثان لفعل «**لما**» جار ومجرور متعلق بموافق «**قد**» حرف تحقيق، وجملة «**أظهرا**» ونائب الفاعل المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، لا محل لها من الإعراب صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام.

(2) أو شبهُهُ من اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة فقط لا الصفة المشبهة أو المصدر أو اسم الفعل؛ لأنها لا تصلح للعمل في ما قبلها.

(3) ويسمى الاسم المتقدم «المشغول عنه» والفعل المتأخر «المشغول» وضمير الاسم أو سببيُّه «الشاغل»، وهي أركان الاشتغال الثلاثة.

(4) عبارة الشارح قاصرةٌ، والصواب أن النصب تعتريه الأحوال الثلاثة من الوجوب والجواز والامتناع، كلّ بشرطه على ما سيأتي، والوجه الثاني غير النصب هو الرفع على الابتداء.

ويكونُ الفعلُ المُضْمَرُ موافقاً في المعنى لذلك المُظْهَرِ، وهذا يشملُ ما وافقَ لفظاً ومَعنىً، نحو قولك في «زيداً ضربته»: إن التقدير: «ضَربتُ زيداً ضربتُه» وما وافقَ معنىً دونَ لفظٍ، كقولك في «زيداً مرَرْتُ به»: إنَّ التقدير: «جاوَزْتُ زيداً مَرَرْتُ به»(١) وهذا هو الذي ذكرَه المصنِّفُ.

والمَذْهَبُ الثاني: أنَّه منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ بعدَه، وهذا مذهبٌ كوفيٌّ، واختلفَ هؤلاءِ؛ فقال قومٌ: إنه عامِلٌ في الضمير وفي الاسم معاً؛ فإذا قلت: «زيداً ضربتُه» كان «ضَربتُ» ناصباً لـ«زيدٍ» ولِلْهاءِ، ورُدَّ هذا المذهَبُ بأنَّه لا يعملُ عاملٌ واحدٌ في ضميرِ اسمٍ ومُظْهَرِه، وقال قومٌ: هو عامل في الظاهرِ والضميرُ مُلْغىً، ورُدَّ بأنَّ الأسماءَ لا تُلْغَى بعدَ اتِّصالِها بالعواملِ.

٢٥٧ ـ والنَّصْبُ حَتْمٌ إنْ تَلا السَّابِقُ ما … يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُما(٢)

---

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديًا ناصبًا للمشغول به بلا واسطة، وقد يكون لازمًا ناصبًا للمشغول به معنى، وهو في اللفظ مجرور بحرف جر، وعلى كل حال، إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم، وإما أن يكون سببيَّه؛ فهذه أربعة أحوال:
فيكون تقديرُ العامل في الاسم المتقدِّم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه في صورة واحدة، وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيئان، هما: كونه متعديًا بنفسه، وكونه ناصبًا لضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: زيدًا ضربته.
ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور:
الأولى: أن يكون العامل في المشغول به لازمًا والمشغول به ضمير الاسم المتقدم، نحو قولك: أزيدًا مررت به؟ فإن التقدير: أجاوزت زيدًا مررت به؟
الثانية: أن يكون العامل لازمًا والمشغول به اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير الاسم السابق، نحو قولك: زيدًا مررت بغلامه؛ فإن التقدير: لابست زيدًا مررت بغلامه، ولا تقدِّره: جاوزتُ زيدًا مررتُ بغلامه، كما قدرت في الصورة الأولى؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم، لأنك لم تجاوز زيدًا ولم تمرر به، وإنما جاوزت غلامه ومررت به، وجاوز من معنى مرَّ وليس من لفظه، كما هو ظاهر.
الثالثة: أن يكون العامل متعديًا، ولكنه نصب اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق، نحو قولك: زيدًا ضربت أخاه، فإن التقدير: أهنت زيدًا ضربت أخاه.
وهكذا تقدر في كل صورة من الصور الثلاث فعلاً ينصب بنفسه ويصح معه المعنى.

(٢) «**والنصب**» مبتدأ «**حتم**» خبر المبتدأ «**إن**» شرطية «**تلا**» فعل ماض، فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن تلا السابق ما يختص بالفعل فالنصب واجب «**السابق**» فاعل لتلا «**ما**» اسم موصول: =

ذكر النَّحويونَ أنَّ مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام، أحدها: ما يجبُ فيه النَّصبُ. والثاني: ما يجبُ فيه الرَّفعُ. والثالث: ما يجوزُ فيه الأمران والنصبُ أرْجَحُ. والرابع: ما يجوزُ فيه الأمرانِ والرفعُ أرْجَحُ. والخامس: ما يجوز فيه الأمرانِ عَلَى السَّواءِ.

فأشارَ المصنِّفُ إلى القسمِ الأوَّلِ بقوله: «والنَّصْبُ حَتْم.. إلى آخره» ومعناهُ أنَّه يجبُ نَصْبُ الاسمِ السابِقِ إذا وَقَعَ بعدَ أداةٍ لا يَليها إلَّا الفعلُ، كأدَواتِ الشَّرْطِ(١)، نحو: إنْ، وَحَيْثُما، فتقول: «إنْ زيداً أكرمتَهُ أكرمْكَ، وحيثُما زيداً تَلْقَه فأكرِمْه» فيجبُ نَصْبُ «زيداً» في المثالين وفيما أشبهَهَما، ولا يجوزُ الرفعُ على أنه مبتدأ؛ إذْ لا يقعُ [الاسم] بعدَ هذه الأدواتِ(2)، وأجازَ بعضُهم وُقوعَ الاسمِ بعدَها؛ فلا يمتنعُ عندَه الرَّفْعُ على الابتداءِ(3)، كقول الشاعر: [الكامل]

= مفعول به لقوله: تلا «يختص» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول «بالفعل» جار ومجرور متعلق بيختص «كإن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كإن... إلخ «وحيثما» معطوف على «إن» المقصود لفظها والمجرورة محلًا بالكاف.

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع:

الأول: أدوات الشرط، كإن وحيثما، نحو ما مثل به الشارح، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أداة الشرط في ضرورة الشعر، فأما في النثر، فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منها، الأولى: «إن» بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضيًا، نحو: إن زيدًا لقيته فأكرمه، والثانية «إذا» مطلقًا، نحو: إذا زيدًا لقيته ـ أو تلقاه ـ فأكرمه.

النوع الثاني: أدوات التحضيض، نحو: هلَّا زيدًا أكرمته.

النوع الثالث: أدوات العَرْض، نحو: إلا زيدًا أكرمته.

النوع الرابع: أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل زيدًا أكرمته.

فأما الهمزة فلا تختص بالفعل، بل يجوزُ أنْ تدخل على الأسماء كما يجوزُ أن تدخل على الأفعال، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر.

(2) وَلَخَرَجَتْ عما وُضِعتْ له من الاختصاص بالفعل.

وقد رد ابن هشام في «أوضح المسالك» ٢/ ٦٨ تسوية الناظم بين «إن» و«حيثما» بزعم أن «حيثما» لا يقعُ الاشتغال بعدها إلا في الشعر!

ولكن قصد ابن مالك ظاهرٌ وهو التمثيل بـ«إن» و«حيثما» على الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال.

(3) لا يفوتَنَّك أن تتمعّن في كلام الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله من ذكر إعراض الشارح عن هذا القول، وتوجيه هذا الرفع على أنه على الفاعلية بفعل محذوف وجوباً.

ش١٥٧ ـ لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... فـإذا هَـلَـكْـتُ فَـعِـنْـدَ ذَلِـكَ فـاجْـزَعـي [1]

(١) هذا البيت ساقط من أكثر النسخ، ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلَّة، وهو من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير، وكان من حديثه أن قوماً نزلوا به في الجاهلية، فنحر لهم أربع قلائص، واشترى لهم زِقَّ خمر، فلامته امرأته على ذلك؛ ففي هذا يقول:

قَـالَـتْ لِـتَـعْـذِلَـنِـي مِـنَ الـلَّـيـلِ اسـمَـعِ ... سَـفَـهٌ تَـبَـيُّـتُـكِ الـمَـلامَـةَ فَـاهْـجَـعِـي
لا تَـجْـزَعِـي لِـغَـدٍ وأمْـرُ غَـدٍ لَـهُ ... أتَـعَـجَّـلِـيـنَ الـشَّـرَّ مَـا لَـمْ تَـمـنَـعِـي
قَـامَـتْ تُـبَـكِّـي أنْ سَـبـأتُ لِـفـتـيَـةٍ ... زِقًّـا وَخَـابِـيَـةً بِـعَـوْدٍ مُـقْـطَـعِ

اللغة: «لا تجزعي» لا تحزني، والجزع هو: أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء، وهو أيضًا أشد الحزن «منفس» هو المال الكثير، وهو الشيء النفيس الذي يضن أهله به «أهلكته» أذهبته وأفنيته «هلكت» مت.

الإعراب: «**لا**» ناهية «**تجزعي**» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «**إن**» شرطية «**منفس**» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط، وقوله: «**أهلكته**» جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «**فإذا**» الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط «**هلكت**» فعل وفاعل وجملتهما في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**فعند**» الفاء زائدة، وعند: ظرف متعلق بقوله: «اجزعي» في آخر البيت، وعند مضاف، واسم الإشارة من «**ذلك**» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «**فاجزعي**» الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل.

وقبلَ أنْ نقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب «منفس» ويروى برفعه.

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر «كتاب» سيبويه ١/ ٦٨، و«مفصل» الزمخشري ١/ ١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية؛ لأن «منفسًا» حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفسًا أهلكته.

والرواية الثانية برفع «منفس» وهي رواية الكوفيين، وأعربوها على أن «منفس» مبتدأ، وجملة «أهلكته» خبره، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد «إن» و«إذا» الشرطيتين، وقالوا: إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو «إن زيد يزورك فأكرمه» بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له.

فأما البصريون، فلا يسلِّمون أولاً رواية الرفع، ثم يقولون: إنْ صحت هذه الرواية، فإنها لا تدلُّ على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله؛ لأن واحدًا من هذين =

تقديره: «إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ»(١)، والله أعلم.

٢٥٨ ـ وإنْ تَلا السَّابِقُ ما بالابْتِدا ... يَخْتَصُّ فالرَّفْعَ التَزِمْهُ أَبَدا(٢)

٢٥٩ ـ كَذا إذا الفِعْلُ تَلا ما لَمْ يَرِدْ ... ما قَبْلُ مَعْمولاً لِما بَعْدُ وُجِدْ(٣)

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجبُ فيه الرَّفْعُ(٤)، فيجبُ رَفْعُ الاسمِ

= الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به، ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] وهذا هو الراجح، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت، ثم ارجع إلى ما ذكرناه في باب الفاعل.

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاده البيت، ولو أنه قال: «وتقديره عند البصريين: إن هلك منفس» لاستقام الكلام.

(٢) «وإن» شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط «السابق» فاعل تلا «ما» اسم موصول: مفعول به لتلا «بالابتدا» جار ومجرور متعلق بيختص الآتي «يختص» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «فالرفع» الفاء لربط الجواب بالشرط، الرفع: مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: فالتزم الرفع التزمه، والجملة في محل جزم جواب الشرط «التزمه» التزم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أبداً» منصوب على الظرفية، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق، والتقدير: والتزم الرفع التزاماً مشابهاً لذلك الالتزام إذا تلا الفعل... إلخ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «الفعل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا تلا الفعل «تلا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية «ما» اسم موصول مفعول به لتلا «لم يرد» فعل مضارع مجزوم بلم «ما» اسم موصول فاعل يرد، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولاً به لتلا «قبل» ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» الواقع فاعلاً «معمولاً» حال من فاعل يرد «لما» جار ومجرور متعلق بمعمول «بعد» ظرف متعلق بوجد الآتي «وجد» فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلًا باللام، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلًّا باللام.

(٤) للمؤلفين اختلاف في اعتبار هذا القسم برمَّته من باب الاشتغال؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلاً، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال، ولا يصدق ضابطه عليه، وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه =

المشتَغَلِ عنه إذا وقع بعدَ أداةٍ تختَصُّ بالابتداء، كإذا الَّتي للمفاجأة[1]؛ فتقول: «خَرجْتُ فإذا زيدٌ يَضرِبُه عمرٌو» برَفعِ «زيد» ولا يجوزُ نصبُه؛ لأنَّ «إذا» هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ، لا ظاهراً ولا مقدَّراً.

وكذلك يجبُ رفعُ الاسمِ السابقِ إذا وَلِيَ الفِعلَ المشتَغِلَ بالضميرِ أداةٌ لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها، كأدوات الشَّرطِ والاستفهامِ، و«ما» النافية، نحو: «زيدٌ إنْ لَقيتَهُ فأَكرِمْهُ، وزيدٌ هَلْ تَضرِبُهُ؟ وَزيدٌ ما لَقيته» فيجبُ رفعُ «زيدٍ» في هذه الأمثلة ونحوِها[٢]، ولا يجوزُ نصبُه؛ لأنَّ ما لا يصلحُ أنْ يعملَ فيما قبلَه لا يصلحُ أنْ يُفَسِّرَ عاملاً فيما قبله، وإلى هذا أشارَ بقوله: «**كذا إذا الفعلُ تَلا.. إلى آخره**».

= (انظر كلام الشارح في ص١٠٦) وفي هذا القسم لا يتم ذلك، ألا ترى أن نحو قولك: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» لو حذفت الضمير لم يعمل «يضرب» في «زيد» المتقدم؛ لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوبًا لا مرفوعًا، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد «إذا». ومن الناس من عدَّه من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط، والحق هو الأول لما ذكرناه.

(1) و«ليتما» و«واو الحال»، كقولك: خرجت وزيدٌ يضربُهُ عمرٌو. ولا يجوز نصب «زيد».

(٢) **الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع:**

(الأول): أدوات الشرط جميعها، نحو: زيد إن لقيته فأكرمه، وزيد حيثما تلقه فأكرمه.

(الثاني): أدوات الاستفهام جميعها، نحو: زيد هل أكرمته؟ وعليٌّ أسلَّمت عليه؟

(الثالث): أدوات التحضيض جميعها، نحو: زيد هلَّا أكرمته، وخالد ألا تزوره.

(الرابع): أدوات العرض جميعها، نحو: زيد ألا تكرمه، وبكر أما تجيبه.

(الخامس): لام الابتداء، نحو: زيد لأنا قد ضربته، وخالد لأنا أحبه حبًّا جمًّا.

(السادس): «كم» الخبرية، نحو: زيد كم ضربته، وإبراهيم كم نصحت له.

(السابع): الحروف الناسخة، نحو: زيد إني ضربته، وبكر كأنه السيف مضاءَ عزيمة.

(الثامن): الأسماء الموصولة، نحو: زيد الذي تضربه، وهند التي رأيتها.

(التاسع): الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، نحو: زيد رجل ضربته.

(العاشر): بعض حروف النفي، وهي «ما» مطلقًا، نحو: زيد رجل ما ضربته، و«لا» بشرط أن تقع في جواب القسم، نحو: زيد واللهِ لا أضربه؛ فإن كان حرف النفي غير «ما» و«لا» نحو: زيد لم أضربه، أو كان حرف النفي هو «لا» وليس في جواب القسم، نحو: زيد لا أضربه، فإنه يترجح الرفع ولا يجب، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

أي: كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابِقِ إذا تَلا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبلَه معمولاً لِما بعدَه، وَمَنْ أجازَ عمل ما بعدَ هذه الأدواتِ فيما قبلَها فقال: «زيداً ما لَقيتُ» أجازَ النَّصْبَ مع الضميرِ بعامِلٍ مُقَدَّرٍ؛ فيقول: «زيداً ما لقيته».

٢٦٠ ـ واخْتيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذي طَلَبْ وَبَعْدَ ما إيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ[١]

٢٦١ ـ وَبَعْدَ عاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى مَعْمولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلا[٢]

هذا هو القسمُ الثالثُ، وهو ما يُخْتارُ فيه النَّصبُ.

وذلكَ إذا وقعَ بعدَ الاسمِ فعلٌ دالٌّ على طَلَبٍ، كالأمرِ والنَّهي والدُّعاءِ، نحوُ: «زيداً اضْرِبْهُ، وزيداً لا تَضرِبْهُ، وزيداً رَحِمَهُ اللهُ» فيجوزُ رَفْعُ «زيدٍ» ونصبُه، والمختارُ النَّصبُ[٣].

وكذلك يُختارُ النصبُ إذا وقعَ الاسمُ بعدَ أداةٍ يغلبُ أنْ يليَها الفِعلُ[٤]، كهمزةِ الاستفهامِ، نحو: «أَزيداً ضَرَبْتَهُ» بالنصبِ والرفعِ، والمختارُ النَّصْبُ.

وكذلك يُخْتارُ النَّصبُ إذا وقعَ الاسمُ المشتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ فعليَّةٌ ولم يُفْصَلْ بينَ العاطفِ والاسمِ، نحو: «قامَ زيدٌ وَعَمْراً أكرمتُهُ» فيجوزُ رفعُ «عمرٍو» ونصبُه،

(١) «واختير» فعل ماض مبني للمجهول «نصب» نائب فاعل لاختير «قبل» ظرف متعلق باختير، وقبل مضاف، و«فعل» مضاف إليه «ذي طلب» نعت لفعل، ومضاف إليه «وبعد» معطوف على قبل، وبعد مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه «إيلاؤه» إيلاء: مبتدأ، وإيلاء مضاف، والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه «الفعل» مفعول ثان للمصدر «غلب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة ما المجرورة محلًّا بالإضافة.

(٢) «وبعد» معطوف على «بعد» في البيت السابق، وبعد مضاف، و«عاطف» مضاف إليه «بلا فصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف «على معمول» متعلق بعاطف، ومعمول مضاف، و«فعل» مضاف إليه «مستقر» نعت لفعل «أولاً» ظرف متعلق بمستقر.

(٣) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبيًّا ـ مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية ـ لأن الإخبار بها خلاف الأصل، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب، ولأن ذلك موضع اختلاف، ولا شك أنَّ التخريجَ على صورة مجمَعٍ عليها أَوْلى من التخريج على صورة مختلَف فيها.

(٤) الأدوات التي يغلبُ وقوع الفعل بعدها أربعة: (الأولى): همزة الاستفهام. (الثانية): «ما» النافية، ففي نحو «ما زيدًا لقيته» يترجَّح النَّصبُ. (الثالثة): «لا» النافية، ففي نحو «لا زيدًا ضربته ولا عمرًا» يترجح النصب. (الرابعة): «إن» النافية، ففي نحو «إن زيدًا ضربته» بمعنى: ما زيدًا ضربته، يترجَّحُ النَّصبُ أيضًا.

والمختارُ النَّصبُ؛ لِتُعطَفَ جُمْلَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعليةٍ[1]، فلو فُصِلَ بينَ العاطفِ والاسمِ كانَ الاسمُ كما لو لم يتقدَّمْه شيءٌ، نحو: «قامَ زيدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرمتُهُ» فيجوزُ رفعُ «عمرو» ونصبُه، والمختارُ الرفعُ، كما سيأتي، وتقول: «قامَ زيدٌ وَأَمَّا عَمْراً فَأَكرِمْهُ» فيُختارُ النَّصبُ كما تقدَّمَ؛ لأنَّه وقعَ قبلَ فعلٍ دالٍّ على طَلَبٍ[2].

٢٦٢ ـ وَإِنْ تَلا المَعْطوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا ... بِـهِ عَـنِ اسْـمٍ فـاعْـطِـفَـنْ مُـخَـيَّـرا[٣]

أشار بقوله: «**فاعطفن مُخَيَّرا**» إلى جوازِ الأمرين على السَّواء، وهذا هو الذي تَقَدَّمَ أنه القِسْمُ الخامِسُ، وَضَبَطَ النَّحويون ذلك بأنَّه إذا وقعَ الاسمُ المشتَغَلُ عَنْه[4] بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين، جازَ الرفعُ والنصب على السَّواءِ، وفَسَّروا الجملةَ ذاتَ الوجهين

---

(1) وعطفُ جملة اسمية على جملةٍ فعلية قبيحٌ.
واعلم أن نفس الحكم يكون إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد حرفٍ شبيه بالعاطف كـ«حتى» الابتدائية. تقول: «أتيت القومَ حتى زيداً مررتُ به». ذكره المرادي في «شرحه» ٢/ ٦١٦.

(2) ذكر الشارح ثلاثة مواضع لرجحان النصب، وزادت حاشيتنا السابقة رابعاً، وبقي موضعان:
أ ـ أن يُجاب بالمشغول عنه عن استفهام عن منصوب كقولك جواباً على سائلك: من لقيتَ؟ تقول: زيداً لقيتُهُ.
والتعليل: أن المسؤول عنه منصوبٌ لفظاً في السؤال، ومحلاً في الجواب، فترجيح النصب ليطابقَ الجوابُ السؤال.
ب ـ أن يكون النصبُ نصّاً في المعنى المقصود، والرفع يُوهم خلافَه، كقول الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] لأنه لو رُفع «كلّ» لتُوُهِّم أنّ جملة «خلقناه» صفة لـ«شيء»، وأن «بقدر» خبرٌ لـ«كلٌّ».
ولأجل ذلك توجب الرفع في قول الله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] وذلك كي تتحقَّقَ الوصفية التي يستقيم المعنى بها، ولو قيل: وكلَّ شيء فعلوه في الزبر، لأوهم أنهم فعلوا كلَّ شيء في نفس الزبر، وهم لم يفعلوا بها شيئاً.

(٣) «إن» شرطية «تلا» فعل ماض، فعل الشرط «المعطوف» فاعل لتلا «فعلاً» مفعول به لتلا «مخبراً» نعت لفعل «به، عن اسم» متعلقان بمخبر «فاعطفن» الفاء لربط الجواب بالشرط، اعطف: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مخيراً» حال من الضمير المستتر في «اعطفن».

(4) إلا أن يكون الاسم «ما» التعجبية. «أوضح المسالك» ٢/ ٧٩، و«شرح الأشموني» ٢/ ١١٦.
وبشرط أن يكون في الجملة المفسَّرة ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ، أو أن تكون معطوفة بالفاء المقيدة للسببية.
تقول: «زيدٌ قام، وعمرٌو أكرمتُهُ» أو «عمراً أكرمتُه».
وتقول: «زيد قام، فعمرٌو أكرمتُهُ» أو «فعمراً أكرمتُه».

بأنها جملة صَدْرُها اسمٌ وعَجُزها فعلٌ، نحو: «زيدٌ قامَ وعَمرٌو أكرمتُه» فيجوزُ رَفْعُ «عَمْرٍو» مراعاةً للصَّدْرِ، وَنَصْبُهُ مراعاةً للعَجُزِ.

٢٦٣ ـ والرَّفْعُ في غَيرِ الّذي مَرَّ رَجَحْ فَمـا أُبـيحَ افْعَلْ وَدَعْ ما لَمْ يُبَحْ(١)

هذا هو الَّذي تَقَدَّمَ أنَّه القِسمُ الرابع، وهو ما يجوزُ فيه الأمران وَيُخْتارُ الرفعُ، وذلك: كلُّ اسمٍ لم يوجَدْ معَه ما يوجِبُ نَصْبَهُ، ولا ما يوجبُ رَفعَهُ، ولا ما يُرَجِّح نصبه، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواءِ، وذلك نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُهُ» فيجوزُ رفعُ «زيدٍ» ونصبُه، والمختارُ رَفْعُه؛ لأنَّ عدمَ الإضمارِ أرْجَحُ من الإضْمارِ، وزعمَ بعضُهم أنه لا يجوزُ النصبُ؛ لما فيه من كُلفَةِ الإضمارِ، وليسَ بشيءٍ، فقَدْ نقلَه سيبويه(2) وغيرُه من أئمة العربية عن العرب، وهو كثيرٌ، وأنشد أبو السعادات بنُ الشَّجَريِّ في «أماليه» على النَّصبِ قَوْلَهُ: [الرمل]

ش١٥٨ ـ فـارِساً مـا غـادَروهُ مُلْحَماً غَـيْـرَ زُمَّـيْـلٍ وَلا نِـكْـسٍ وَكِـلْ(٣)

ومنه قولُه تعالى: «جَنَّٰتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا» [الرعد: ٢٣] بكسرِ تاءِ «جَنَّاتِ».

---

(١) «والرفع» مبتدأ «في غير» جار ومجرور متعلق برجح الآتي، وغير مضاف، و«الذي» اسم موصول: مضاف إليه «مر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذي «رجح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ، والجملة من رجح وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «فما» الفاء للتفريع، وما: اسم موصول مفعول به مقدم لافعل «أبيح» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من أبيح ونائب فاعله لا محل لها صلة «افعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ودع» مثله «ما» اسم موصول مفعول به لدع «لم يبح» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

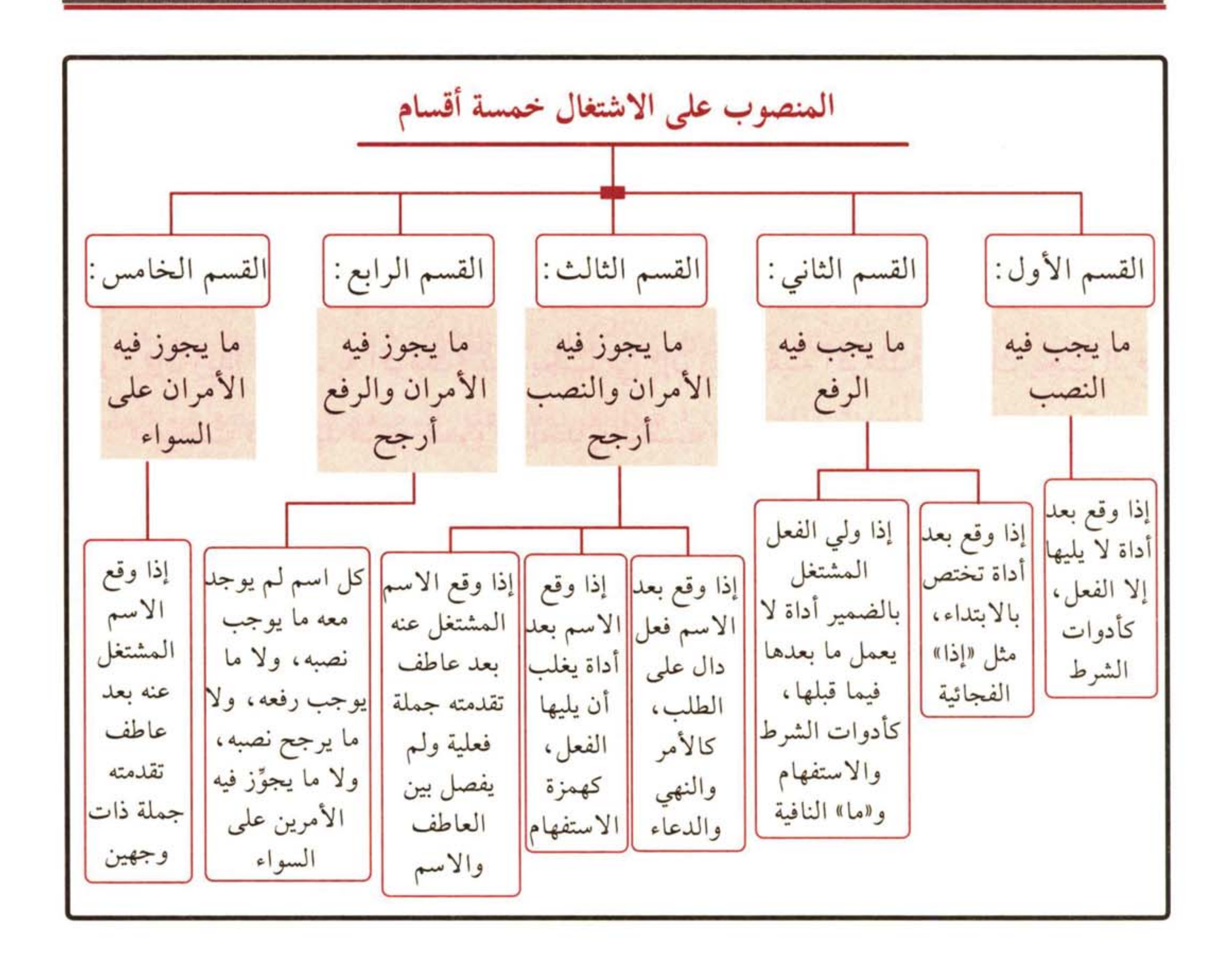
(2) «الكتاب» ١/ ٨١.

(٣) البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في «ديوان الحماسة» (انظر شرح التبريزي ٣/ ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة، وليس ذلك بشيء. وبعد بيت الشاهد قولها:

لَـوْ يَـشَـا طَـارَ بِـهِ ذُو مَـيْـعَـةٍ لَاحِـقُ الآطَـالِ نَـهْـدٌ ذُو خُـصَـلْ

غَـيـرَ أنَّ الـبَـأسَ مِـنْـهُ شِـيـمَـةٌ وَصُـرُوفُ الـدَّهـرِ تَـجـرِي بِـالأَجَـلْ

اللغة: «فارسًا» هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب، وممن رواها بالرفع أبو تمام في «ديوان الحماسة» وممن رواها بالنصب أبو السعادات بن الشجري كما قال الشارح «ما» زائدة «غادروه» تركوه مكانه، وسمِّي الغديرُ غديرًا لأنه جزء من الماء يتركه السيل، فهو بهذا المعنى فعيل بمعنى مفعول في الأصل، ثم نقل إلى الاسمية «مُلْحَم» بزنة المفعول: الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلصًا «الزميل» بضم أوله وتشديد =



= ثانيه مفتوحًا: الضعيف الجبان «النكس» بكسر أوله وسكون ثانيه: الضعيف الذي يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم «الوكل» بزنة كتف: الذي يكل أمره إلى غيره عجزًا «لو يشا.. إلخ» معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جري وحِدَّة، والنَّهْدُ: الغليظ، والخصل: جمع خَصلة، وهي ما يتدلى من أطراف الشعر «غير أن البأس.. إلخ» الشيمة: الطبيعة والسَّجية والخليقة، وصروف الدهر: أحواله وأهواله وأحداثه وغِيَرِه ونوازله، واحدها صَرف.

الإعراب: «**فارساً**» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: غادروا فارسًا «**ما**» حرف زائد لقصد التفخيم، ويجوز أن يكون اسمًا نكرة بمعنى عظيم؛ فهو حينئذ نعت لفارس «**غادروه**» فعل وفاعل ومفعول به «**مُلحمًا**» حال من الضمير المنصوب في غادروه، ويقال: مفعول ثان، وليس بذاك «**غير**» حال ثان، وغير مضاف، و«**زميل**» مضاف إليه «**ولا نكس**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، ونكس: معطوف على زميل «**وَكِلٍ**» صفة لنكس.

الشاهد فيه: قوله: «فارساً ما غادروه» حيث نصب الاسم السابق ـ وهو قوله: «فارسًا» المشتغل عنه ـ بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا مرجِّح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له، فلما نصب «فارسًا» مع خلوِّ الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه، دل على أن النصب حينئذ جائز وليس ممتنعًا.

٢٦٤ ـ وَفَصْلُ مَشْغولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أوْ بـإضَـافَـةٍ كَـوَصْـلٍ يَـجْـري(١)

يَعني أنه لا فَرْقَ في الأحوالِ الخَمْسةِ السابقةِ بينَ أنْ يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به، نحو: «زيدٌ ضرَبْتُهُ» أو ينفصل منه بحرف جر، نحو: «زيد مررتُ بهِ» أو بإضافةٍ، نحو: «زيدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ، [أو غُلامَ صاحبِهِ]، أو مررتُ بغلامِه، [أو بغلامِ صاحبِهِ]» فيجبُ النَّصبُ في نحوِ: «إنْ زيداً مررتَ به أكرمَكَ» كما يجبُ في «إنْ زيداً لَقيتَهُ أكْرَمَكَ» وكذلك يجبُ الرفعُ في: «خَرَجْتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عمرٌو» ويُخْتارُ النَّصْبُ في: «أزيداً مرَرْتَ به؟» ويختارُ الرفعُ في: «زَيْدٌ مرَرْتُ بِهِ» ويجوزُ الأمْرانِ على السَّواءِ في: «زيدٌ قامَ وعمرٌو مرَرْتُ بِهِ» وكذلك الحكم في «زيدٌ [ضَرَبْتُ غُلامَه، أو] مرَرْتُ بغلامِهِ»، والله أعلم.

٢٦٥ ـ وَسَوِّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ بـالـفِعْـلِ إنْ لَـمْ يَـكُ مـانِـعٌ حَـصَـلْ(٢)

يعني أنَّ الوصفَ العاملَ في هذا الباب يجري مَجْرَى الفعلِ فيما تقدَّمَ، والمراد بالوَصْفِ العامِلِ اسمُ الفاعل واسمُ المفعول(3).

واحترزَ بالوصفِ مما يعملُ عَمَلَ الفعل وليسَ بوصْفٍ، كاسمِ الفِعْلِ، نحو: «زيدٌ دَراكِهِ» فلا يجوزُ نصبُ «زيدٍ»؛ لأن أسماء الأفعال لا تعملُ فيما قبلَها، فلا تفسِّرُ عاملاً فيه.

---

(١) «فصل» مبتدأ، وفصل مضاف، و«مشغول» مضاف إليه «بحرف» جار ومجرور متعلق بفصل، وحرف مضاف، و«جر» مضاف إليه «أو» عاطفة «بإضافة» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق «كوصل» جار ومجرور متعلق بيجري الآتي «يجري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «فصل» الواقع مبتدأ في أول البيت، والجملة من يجري وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) «وسو» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في ذا» جار ومجرور متعلق بسو «الباب» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له «وصفاً» مفعول به لسو «ذا» بمعنى صاحب: نعت لوصف، وذا مضاف، و«عمل» مضاف إليه «بالفعل» جار ومجرور متعلق بسوِّ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يك» فعل مضارع تام مجزوم بلم، فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف «مانع» فاعل «يك» «حصل» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع، والجملة في محل رفع نعت لمانع، وجواب الشرط محذوف، وتقديره: إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفاً ذا عمل بالفعل.

(3) وصيغة المبالغة، وفي المصدر النائب عن فعلِهِ خلافٌ، وتمعّن في كلام الشيخ محيي الدين رحمه الله الآتي.

واحترزَ بقوله: «**ذا عَمَلْ**» من الوصفِ الَّذي لا يعملُ، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو: «زيدٌ أنا ضارِبُهُ أمْسِ» فلا يجوزُ نصبُ «زيدٍ»؛ لأنَّ ما لا يعملُ لا يفسِّرُ عاملاً.

ومثالُ الوَصْفِ العاملِ «زيداً أنا ضارِبُه: الآنَ، أو غداً، والدِّرْهَمَ أنْتَ مُعْطاهُ» فيجوزُ نصب «زيد، والدرهم» وَرَفْعُهُما، كما كان يجوزُ ذلك مع الفِعْلِ.

واحترز بقوله: «**إنْ لَمْ يكُ مانِعٌ حَصَل**» عمَّا إذا دخلَ على الوصفِ مانعٌ يمنعه من العملِ فيما قبلَه، كما إذا دخلَتْ عليه الألِفُ واللَّامُ، نحو: «زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ»، فلا يجوزُ نصبُ «زَيْدٍ»؛ لأنَّ ما بعدَ الألِفِ واللَّامِ لا يَعملُ فيما قبلَهما؛ فلا يفسِّرُ عاملاً فيه، والله أعلم(١).

٢٦٦ ـ وَعُلْقَةٌ حاصِلَةٌ بِتابِعِ ... كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاِسْمِ الواقِعِ(٢)(3)

تقدَّمَ أنَّه لا فَرْقَ في هذا الباب بين ما اتَّصلَ فيه الضَّميرُ بالفعلِ، نحو: «زيداً ضَرَبْتُه» وبينَ

---

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن **العامل المشغول إذا لم يكن فعلاً اشتُرط فيه ثلاثة شروط**:

(الأول): أن يكون وصفًا، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ويخرج به اسم الفعل والمصدر، فإن واحدًا منهما لا يسمَّى وصفًا.

(الثاني): أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية باطراد؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل.

(الثالث): ألا يوجد مانع؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله، لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنًا بأل؛ لأن «أل» الداخلة على اسم الفاعل موصولة، وقد عرفت (ص١١١) أن الموصولات تقطع ما بعدها عمَّا قبلَها.

فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصرًا في ثلاثة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال، وألا يقترن بأل.

(٢) «**وعلقة**» مبتدأ «**حاصلة**» نعت لعلقة «**بتابع**» جار ومجرور متعلق بحاصلة «**كعلقة**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «**بنفس**» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف، ونفس مضاف، و«**الاسم**» مضاف إليه «**الواقع**» نعت للاسم.

(3) العُلْقَةُ: العلاقة. والمراد بها: الضمير العائد على الاسم السابق.

وفي «حاشية الملوي على شرح المكودي»، ص١١٠: العُلقة في الحقيقة: النسبة الواقعة بين الاسم السابق والشاغل، كالأخوة والبنوّة والأبوة، ونحْوِها، فتسمية الضمير بها مجازٌ؛ لأنه المفسِّرُ لوجود العلاقة بين الاسم السابق والشاغل: فهو سببٌ في العلقة، فيكون من إقامة المسبب مقام السبب.

ما انفصلَ بحرفِ جَرٍّ، نحو: «زيداً مرَرْتُ بهِ»، أو بإضافة، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ».

وذكرَ في هذا البيتِ أنَّ المُلابَسَةَ بالتابع كالمُلابسةِ بالسببيِّ، ومعناه أنه إذا عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ وأُتْبِعَ بما اشتملَ على ضَميرِ الاسم السَّابقِ: مِن صفة، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبُّه»(1) أو عَطْفِ بيانٍ، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ عَمْراً أباه»(2) أو معطوف بالواو خاصَّةً(3)، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ عَمْراً وأخاه»(4) حصلَتْ الملابَسَةُ بذلك كما تحصلُ بنفس السببيِّ، فيُنَزَّلُ «زيداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يحبه» منزلة «زيداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ» وكذلك الباقي.

وحاصِلُه أنَّ الأجنبيَّ إذا أُتْبِعَ بما فيه ضميرُ الاسمِ السَّابقِ جَرَى مَجرى السببيِّ، والله أعلم(٥).

(1) جملة «يحبه» في محل نصب صفة لـ«رجلاً». وقد عمل الفعل في اسم أجنبي عن الاسم السابق هو «رجلاً» إذ إن الاسمَ الأجنبيَّ موصوفٌ بجملة مشتملة على ضميرٍ عائد على الاسم السابق، وهو «الهاء» عائدٌ على «زيد».

(2) «أباه» عطف بيان لـ«عمراً» مشتمل على ضمير الاسم السابق «زيداً»؛ لذا عمل الفعل المشغول «ضربتُ» في اسم أجنبيّ منه.

(3) لِما في «الواو» من معنى الجمع دون بقية حروف العطف.

(4) عمراً: مفعول به للفعل «ضرب»، «أخاه»: معطوف على «عمراً».
وقد عمل الفعل المشغول «ضربت» في اسم أجنبي عن الاسم السابق زيداً؛ إذ إن هذا الاسم أُتبعَ بمعطوفٍ بالواو مشتمل على ضمير هو «الهاء» عائد على الاسم السابق «زيد».

(٥) **ههنا شيئان أحبُّ أن أنبهَك إليهما وأبينَ لك شأنهما:**
الأمر الأول: أن المؤلف ذكر مما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذي هو المشغول عنه والفعل الذي هو المشغول ثلاثة من التوابع، وهي النعت وعطف البيان والعطف، وأهمل اثنين، وهما التوكيد والبدل، وسرُّ ذلك أن البدل لا يجيء في معمول الفعل المشغول أصلاً، وأما التوكيد، فاللفظي منه لا يتصل بضمير، والمعنوي يكون الضمير المتصل به راجعًا إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم، فلو قلت: «زيد ضربت خالدًا نفسه» لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذي بعده؛ لأن الهاء في «نفسه» تعود إلى خالد لا إلى زيد الواقع في أول الكلام.
والأمر الثاني: أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح، ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل، نحو: «زيدًا ضربت الذي يكرهه»، ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل، نحو قولك: «خالد ضربت عمرًا ورجلاً يحبه» أو «خالد ضربت عمرًا والذي يحبه» أي: الذي يحب خالدًا.